إصدارات

نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية
دولة الكويت - سبتمبر 2018

السلسلة 11 العدد 1

إطار العمل الموحد لضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي
Value Added Tax (VAT) Framework in GCC Countries

لطالما اعتبرت منطقة الخليج (بما في ذلك دولة الكويت) بيئة جذابة ومنخفضة الضرائب، غير أنه لمواكبة المشهد الاقتصادي المتغير وكجزء من إصلاحات التنمية الأوسع نطاقًا، وقّعت الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي اتفاقية إطار عمل ضريبة القيمة المضافة لفرض قيمة الضريبة المضافة على توريد السلع والخدمات بمعدل قياسي بنسبة (5 %). وقد تم نشر الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة من قبل المملكة العربية السعودية في 21 من ابريل 2017.

محاور العدد:

- نظرة عامة
- ماهية ضريبة القيمة المضافة
- إطار العمل الموحد لضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي
- على من ينطبق القانون؟
- التوريدات الخاضعة للضريبة
- موعد استحقاق ضريبة القيمة المضافة
- معلومات هامة حول آليات تنفيذ وإدارة ضريبية القيمة المضافة
- كيفية الاستعداد للانتقال إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة
- الخلاصة

إطار العمل الموحد لضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي

نظرة عامة

تنص الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي على إطار العمل الذي يمكن بموجبه تطبيق ضريبة القيمة المضافة في كل دولة من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. كما تتضمن اتفاقية إطار عمل ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي اتفاقاً بشأن بعض الأمور المعينة، بالإضافة إلى أنها تلزم الدول الأعضاء بتنفيذ التشريعات المحلية، مع السماح لهم بحرية التصرف في التعامل مع الأمور الأخرى ذات الصلة.

وبشكل مختصر، يتعين على كل دولة من الدول الأعضاء ربط اتفاقية إطار عمل ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي مع القوانين المحلية وتطبيق ضريبة القيمة المضافة. وفي ظل قيام المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة اعتباراً من 1 من يناير 2018، فإنه يتعين على باقي دول مجلس التعاون الخليجي البدء في تطبيقها بحلول عام 2019.

تضع اتفاقية إطار عمل ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي معدلاً أساسياً لضريبة القيمة المضافة بواقع (5%) على توريدات السلع والخدمات، فضلاً عن تحديد سعر الضريبة بمعدل صفر لبعض التوريدات، أو إعفاء بعض التوريدات من ضريبة القيمة المضافة بناءً على التشريعات المحلية لكل دولة عضو.

ماهية ضريبة القيمة المضافة

إن ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة على استهلاك السلع والخدمات، ويتم تحصيلها وتجميعها من قبل شخص خاضع للضريبة وتحول إلى إدارة الضريبة، حيث يكون الشخص الخاضع للضريبة، سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً، هو شخص/أشخاص يمارسون نشاطاً اقتصادياً يلزمهم بالتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة.

سوف يتم احتساب ضريبة القيمة المضافة على أساس استهلاك السلع والخدمات، ويمكن للشركات المطالبة باسترداد ضريبة القيمة المضافة المدفوعة (Credit Claim) بشأن النفقات المتعلقة بأعمالهم، على النحو الموضح في المخطط أدناه:

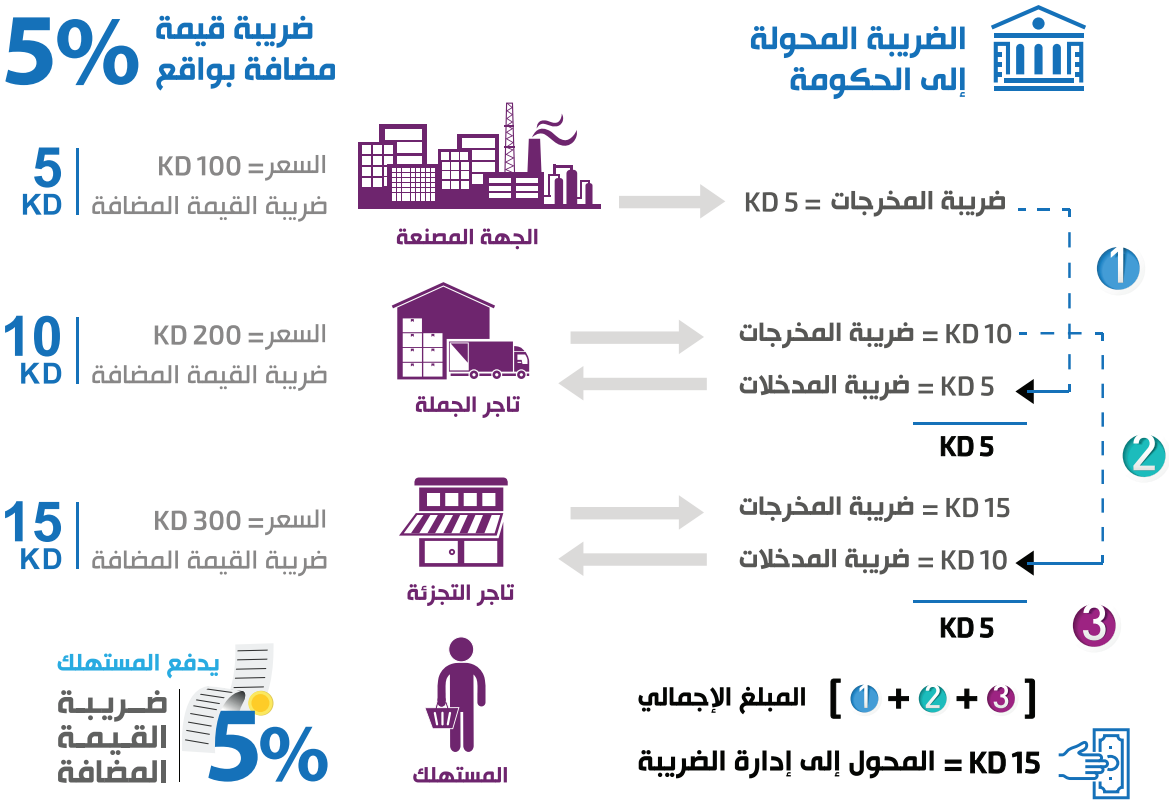

إطار العمل الموحد لضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي

تتكون اتفاقية إطار عمل ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي من (15) باباً و(78) مادة، وتتضمن ما يلي:

- تعريفات وأحكام عامة تشمل نطاق الضريبة
- التوريدات ضمن نطاق الضريبة، بما في ذلك توريدات السلع والخدمات والتوريدات المفترضة
- مكان توريد السلع والخدمات، بما في ذلك الحالات الخاصة
- الاستيراد
- تواريخ الاستحقاق واحتساب القيم الخاضعة للضريبة
- مخصص التوريدات المعفاة والخاضعة لنسبة الصفر (Zero Rate)
- المسؤولية عن دفع ضريبة القيمة المضافة
- استقطاع ضريبة القيمة المضافة
- التزامات التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة
- الفاتورة الضريبية (المشار إليها فيما بعد «بفاتورة ضريبة القيمة المضافة») والاحتفاظ بالسجلات
- الانتهاء من إقرار ضريبة القيمة المضافة ومتطلبات تقديم الإقرار
- تسوية واستردادات الضريبة
- الاتفاقيات ما بين دول مجلس التعاون الخليجي

على من ينطبق القانون؟

سوف تؤثر ضريبة القيمة المضافة في نهاية المطاف على جميع الأعمال التجارية التي تورد السلع أو تقدم الخدمات في دول مجلس التعاون الخليجي. وبشكل خاص، فإنه ينبغي على الشركات، التي تتجاوز قيمة توريداتها الخاضعة للضريبة الحد الإلزامي المنصوص عليه، التسجيل لدى الجهة الضريبية ذات الصلة.

سوف يتم تطبيق نطاق للتسجيل الاختياري ومتطلبات التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة على الكيانات غير المقيمة (Non-Resident Entities). إضافة إلى ذلك، يوجد نطاق لتسجيل الكيانات المتعددة كمجموعة ضريبية لأغراض ضريبة القيمة المضافة، وفقاً للشروط المنصوص عليها في التشريعات المحلية لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي.

ما هو مكان التوريد؟

سوف تختلف ضريبة القيمة المضافة بناءً على اللوائح المحلية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة لكل دولة عضو، ووفقاً لمكان التوريد. وتعريف مكان توريد السلع هو المكان الذي تكون فيه السلع تحت تصرف العميل أو تستخدم بواسطته، أي أن مكان توريد السلع المقدمة من خلال النقل هو المكان الذي تبدأ فيه عملية النقل.

وهناك أحكام خاصة تتعلق بأماكن التوريدات التالية:

- النفط والغاز والمياه والكهرباء
- تأجير وسائل النقل والخدمات المتعلقة بنقل السلع والركاب
- الخدمات المتعلقة بالعقارات
- خدمات الاتصالات والخدمات الإلكترونية
- المطاعم والخدمات الترفيهية والفعاليات الثقافية والرياضية

ومع ذلك، هناك قواعد خاصة تتعلق بتحويل مكان توريد السلع بواسطة النقل إلى العميل إذا كان كياناً مسجلاً لأغراض ضريبة القيمة المضافة في دولة عضو أخرى. أما بالنسبة للخدمات، فإن مكان التوريد هو المكان الذي يقيم فيه المورد.

ومع ذلك، فإن مكان توريد الخدمات المقدمة إلى عميل خاضع للضريبة يتحول إلى مكان إقامة العميل.

التوريدات الخاضعة للضريبة

تتضمن التوريدات الخاضعة للضريبة جميع توريدات السلع والخدمات والمعاملات التي تخضع إما لمعدل ضريبة القيمة المضافة بواقع **(5%)** أو بنسبة الصفر بالمائة، ويتضمن ذلك:

- جميع السلع والخدمات (المبيعات ونقل الملكية والاستبعادات، والإيجار والاستئجار والإنشاءات) المستخدمة في الأعمال
- نقل السلع والخدمات من وإلى دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى
- نقل السلع والخدمات من وإلى باقي دول العالم (خارج مجلس التعاون الخليجي)
- التوريدات المفترضة
- استيراد السلع وغالبية الخدمات

ما هي التوريدات التي يمكن أن تطبق عليها ضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر بالمائة (Zero-Rate) أو تكون معفاة من الضريبة؟

- الأدوية والتوريدات الطبية (قائمة مشتركة تقرها لجنة وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي)
- قطاع النفط (وفقاً لتقدير الدولة العضو)
- النقل البيني لدول مجلس التعاون والدولي
- النقل (وفقاً لتقدير الدولة العضو)
- التوريد خارج دول مجلس التعاون الخليجي
- توريد الذهب والفضة والبلاتين الاستثماري

التوريدات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة

من المتوقع ان تعفى الخدمات المالية المنفذة بشكل عام من قبل البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة من ضريبة القيمة المضافة.

لا تعتبر الخدمات المعفاة من الضريبة بمثابة توريدات خاضعة للضريبة، وبالتالي فإن الشخص الخاضع للضريبة، الذي يقوم بتنفيذ توريدات معفاة من الضريبة فقط، لن يكون قادراً على استرداد ضريبة المدخلات المتكبدة عن تلك التوريدات.

غير أنه من الممكن منح المؤسسات المالية الحق في استرداد ضريبة المدخلات، على أساس معدلات استرداد يتم تحديدها وفقاً لتقدير كل دولة عضو أو على أساس طريقة خصم تناسبي.

يجوز لكل دولة من الدول الأعضاء تطبيق أي معالجة ضريبية أخرى على قطاع الخدمات المالية. ويجوز للدول الأعضاء أن تعفي القطاعات التالية من الضريبة أو إخضاعها للضريبة بنسبة الصفر بالمائة:

- التعليم
- العقارات
- النقل المحلي

ما هي النتائج المترتبة على إعفاء أي توريدات من ضريبة القيمة المضافة أو إخضاعها للضريبة بنسبة الصفر؟

إن ضريبة القيمة المضافة بنسبة الصفر هي معدل ضريبة يتم تطبيقه على التوريدات الخاضعة للضريبة. ونتيجة لذلك، فإنه يحق لمورد السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة بنسبة الصفر طلب استرداد مقابل ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على التكاليف. وفي المقابل، لا يعد الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة بمثابة معدل ضريبة ولا يعتبر كتوريدات خاضعة للضريبة، ولا يحق لهؤلاء الأشخاص الخاضعين للضريبة، الذين يقومون بالتوريدات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة، المطالبة باسترداد ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على تكاليف هذه التوريدات، مما يؤدي إلى ارتفاع التكلفة على موردي السلع أو الخدمات المعفاة من الضريبة.

الواردات والصادرات

تشير الواردات إلى السلع التي تدخل إلى دول مجلس التعاون الخليجي من خارج منطقة الخليج. عادةً ما تستحق ضريبة القيمة المضافة على السلع المستوردة، غير أنه توجد بعض القواعد الخاصة المتعلقة بتقييم السلع المستوردة والمعلقة (طبقًا للنظام الجمركي).

تشير الصادرات إلى السلع المنقولة خارج دول مجلس التعاون الخليجي، وعادةً ما يتم إخضاع الصادرات للضريبة بنسبة الصفر بالمائة، مع مراعاة بعض الشروط.

موعد استحقاق ضريبة القيمة المضافة

هناك بعض القواعد الخاصة، ولكن بشكل عام، فإن وقت التوريد لأغراض ضريبة القيمة المضافة هو نفس وقت البنود التالية، أيهما يحدث أولاً:

- توريد السلع أو الخدمات
- إصدار فاتورة ضريبية
- استلام المقابل كلياً أو جزئياً

معلومات هامة حول آليات تنفيذ وإدارة ضريبة القيمة المضافة

1- كيفية خصم ضريبة القيمة المضافة

يحق للشخص الخاضع للضريبة أن يخصم مبلغ ضريبة القيمة المضافة المتكبد (ضريبة المدخلات) في سياق القيام بتوريداته الخاضعة للضريبة من ضريبة القيمة المضافة المستحقة على التوريدات الخاضعة للضريبة المنفذة (ضريبة المخرجات). يجب دائماً توفير إثبات على ضريبة القيمة المضافة

التي تم تحصيلها وسدادها، وتكون عادةً عن طريق الفاتورة الضريبية، ولكل دولة عضو الحق في تطبيق شروطها الخاصة فيما يتعلق بطريقة خصم ضريبة القيمة المضافة.

2- فاتورة ضريبة القيمة المضافة ومدة الاحتفاظ بمتطلبات السجلات

يجب الاحتفاظ بفواتير ضريبة القيمة المضافة والسجلات المحاسبية لمدة لا تقل عن (5) سنوات من نهاية السنة التي تم فيها إصدار الفاتورة. أما بالنسبة للعقارات، فإنه يجب الاحتفاظ بفواتير ضريبة القيمة المضافة والسجلات المحاسبية لمدة (15)عاماً.

3- متطلبات إعداد وتقديم إقرار ضريبة القيمة المضافة

إن الحد الأدنى لفترة إقرار ضريبة القيمة المضافة هو شهر واحد، غير أنه يحق لكل دولة عضو تمديد فترة إقرار ضريبة القيمة المضافة وفقًا لقانون ضريبة القيمة المضافة المحلي؛ أي كل ربع سنوي.

4- هل ستكون هناك معاملة خاصة لضريبة القيمة المضافة لفئات محددة؟

تتطلب اتفاقية إطار عمل ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي معالجة خاصة لبعض فئات الأشخاص فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة، حيث يتم تطبيق الإعفاء الضريبي أو استرداد الضريبة المدفوعة عند تكبد الضريبة للأشخاص التاليين:

- المؤسسات الحكومية
- الجهات الخيرية والمؤسسات ذات النفع العام
- الشركات المعفية بموجب اتفاقيات لاستضافة فعاليات دولية
- مواطني دول مجلس التعاون عند تشييد منازلهم للاستعمال الخاص
- المزارعين والصيادين غير المسجلين للضريبة

5- من المسؤول عن إدارة ضريبة القيمة المضافة؟

سوف تكون وزارة المالية في دولة الكويت هي المسؤولة عن إدارة الأمور المتعلقة بضريبة القيمة المضافة.

6- هل هناك حد (Threshold) للتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة؟

سوف يكون الشخص الخاضع للضريبة ملزماً بالتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة في دولة الكويت، إذا تجاوزت أو من المتوقع أن تتجاوز القيمة السنوية للتوريدات حد التسجيل الإلزامي بمبلغ 100,000 دولار أمريكي بما يعادل 30,000 دينار كويتي تقريباً بالعملة المحلية.

كيفية الاستعداد للانتقال إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة

توفر اتفاقية إطار عمل ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي معلومات كافية للشركات حول كيفية بدء التخطيط والاستعداد لضريبة القيمة المضافة، حيث يجب أن تبدأ الشركات على الفور بالاستعداد لضريبة القيمة المضافة على النحو التالي:

- تحديد كيفية تأثير ضريبة القيمة المضافة على نموذج العمل والعمليات بإجراء تحليل لكل مجال من مجالات العمل التي من المحتمل أن تتأثر بالقوانين، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
- تحليل تأثير ضريبة القيمة المضافة على أسعار الخدمات/ المنتجات التي تقدمها الشركات: كيف ستؤثر ضريبة القيمة المضافة على استراتيجية التسعير الخاصة بالشركات؟ هل سيكون هناك تأثير على العملاء من الشركات كما هو الحال بالنسبة للعملاء الأفراد؟
- التحقق مما إذا كانت الأنظمة الحالية قادرة على دعم ضريبة القيمة المضافة: هل تعترف أنظمة تقنية المعلومات والنظم المحاسبية IT الحالية بضرائب المدخلات، وما إذا كان من الممكن المطالبة بها على المشتريات التي تقوم بها الشركة؟ هل ستتمكن الشركة من الحصول على المعدات والمعلومات اللازمة لإصدار فواتير ضريبة القيمة المضافة الخاصة، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الإجراءات المطلوبة للتحكم في الأمور المتعلقة بفواتير ضريبة القيمة المضافة الخاصة؟
- التحقق مما إذا كانت الشركة تبرم عقوداً جديدة في الوقت الحالي، وإذا كان الأمر كذلك، فهل هناك أحكام تعاقدية واردة في تلك العقود، من شأنها أن تسمح للشركة بتمرير تأثير الضريبة الجديدة؟ إذا كانت الشركة تبرم عقوداً مع الموردين لشراء السلع أو الخدمات، فهل يتيح العقد للموردين تمرير أثر الضريبة إلى الشركات؟ ماذا عن العقود الحالية، هل وردت فيها أي فترات انتقالية؟
- دراسة تأثير ضريبة القيمة المضافة على التدفقات النقدية: كيف تضمن الشركة استلامها للدفعات من العملاء قبل أن يطلب منهم تحويل ضريبة القيمة المضافة، وكذلك تقليل الفترة الزمنية بين دفع ضريبة القيمة المضافة على المشتريات والمطالبة باسترداد ضريبة المدخلات؟

على الرغم من أن حكومة دولة الكويت لم تؤكد تاريخ فرض ضريبة القيمة المضافة النهائي، فإنه يجب على المؤسسات الاستعداد لتجنب عواقب عدم الامتثال لقانون الضريبة.

الخلاصة

سوف يترتب على تطبيق ضريبة القيمة المضافة آثاراً على الشركات ودافعي الضرائب الجدد، سواء في دولة الكويت أو خارجها، بشكل مباشر و/أو غير مباشر. ليس من المرجح أن تشكل ضريبة القيمة المضافة المطبقة على نطاق واسع بمعدل منخفض أي عائق أمام الاستثمارات في الكويت والمنطقة المحيطة، والتي تمتد عواملها إلى ما هو أكثر بكثير من وضع الضريبة المنخفضة.

إن تطوير البنية التحتية والوصول إلى الأسواق التي تتسم بإمكانيات النمو المرتفعة في أفريقيا وآسيا، والمناطق التجارية الحرة، وتكاليف العمالة التنافسية، وندرة العوائق التجارية والاستقرار الاقتصادي والسياسي هي كلها عوامل تزيد من جاذبية المنطقة.

إضافة إلى ذلك، ممكن ان يكون لضريبة القيمة المضافة تأثيراً محايداً على الشركات المسجلة حينما تدار بكفاءة.

المصدر:

الدليل التعريفي لضريبة القيمة المضافة

الصادر عن

مكتب التدقيق والاستشارات الضريبية

كي بي ام جي صافي المطوع وشركاه

KPMG Safi Al Mutawa & Partners

معهد الدراسات المصرفية

INSTITUTE OF BANKING STUDIES

ص.ب: 1080 الصفاة - 13011 الكويت

P.O.Box 1080 Safat 13011 Kuwait

تلفون: 22901100 965+ - فاكس: 22466430 965+

البريد الإلكتروني: cs@kibs.edu.kw - www.kibs.edu.kw

ibs_kuwait IBSKuwait